آفاق

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

Saturday - 5 March 2011 - Issue 15102
www.14october.com
السبت- 5 مارس 2011 - العدد 15102

في البحث عن الدولة العربية

تأملات خاطفة

أحمد عبدالكريم سيف

الدولة، هذا المفهوم المبهم. لم ير أحدٌ الدولة أبداً، ولكن لا ينكر وجودها أحد. نحس سلطتها بفعل الشرطي والقاضي، لا نخضع لهما ولكن للسلطة التي يمثلانها. وتشكل النظريات المتنافسة حول الدولة القسم الأكبر من النظرية السياسية؛ مثل الليبرالية، الماركسية، الإشتراكية الديمقراطية، الليبرالية الجديدة، النسوية والفوضوية. ورغم تباين هذه المدارس الفلسفية فإن مفهوم الدولة وآلياتها متفق عليها إلى حد بعيد. فماذا عن الدولة في الوطن العربي؟

وفقاً للتعريف الكلاسيكي، الدولة عبارة عن تجمع سياسي في نطاق إقليمي محدد ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة، التي تؤسس كياناً ذا إختصاص سيادي. وبالتالي فإن العناصر الأساسية لأي دولة هي الحكومة والشعب والإقليم، بالإضافة إلى السيادة والاعتراف بهذه الدولة، بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية، ويمكنها من ممارسة اختصاصات السيادة لاسيما الخارجية منها. إن إسقاط هذا التعريف على الحالة العربية يفيد بوجود الدولة، إلا أننا لا نوافق على ذلك، ونعتقد بأن الدولة في الوطن العربي، ربما باستثناء مصر، لم تتبلور وتتطور بالشكل الذي ينطبق عليها المفهوم الغربي المعاصر للدولة، وما هو موجود إنما سلطات تمارس القوة عبر علاقات وآليات خارج مؤسسات الدولة.

لفظ بلا معنى؟!

ينبغي أولاً التمييز بين الدولة والحكومة، رغم أن المفهومين يستخدمان بالتناوب كمترادفات في كثير من الأحيان. فمفهوم الدولة أكثر اتساعاً من الحكومة. إذ أن الدولة كيان شامل يتضمن جميع مؤسسات المجال العام وكل أعضاء المجتمع بوصفهم مواطنين، وهو ما يعني أن الحكومة ليست إلا جزءاً من الدولة. أي أن الحكومة هي الوسيلة أو الآلية التي تؤدي من خلالها الدولة سلطتها وهي بمثابة عقل الدولة. إلا أن الدولة كيان أكثر ديمومة مقارنة بالحكومة المؤقتة بطبيعتها: حيث يفترض أن تتعاقب الحكومات، وقد يتعرض نظام الحكم للتغيير أو التعديل، مع استمرار النظام الأوسع والأكثر استقراراً ودواماً الذي تمثله الدولة. كما أن السلطة التي تمارسها الدولة هي سلطة مجردة "غير مشخصنة": بمعنى أن الأسلوب البيروقراطي في اختيار موظفي هيئات الدولة وتدريبهم، يفترض عادة أن يجعلهم محايدين سياسياً تحصيناً لهم من التقلبات الأيديولوجية الناجمة عن تغير الحكومات. وثمة فارق آخر وهو تعبير الدولة (نظرياً على الأقل) عن الصالح العام أو الخير المشترك، بينما تعكس الحكومة تفضيلات حزبية وأيديولوجية معينة ترتبط بشاغلي مناصب السلطة في وقت معين.

لماذا الإصرار إذاً، دون دول العالم، على لفظة دولة بحيث تسبق اسم الدولة الرسمي في بعض الأقطار العربية؟ لماذا التشرذم والانقسام لإثنتين وعشرين دولة مع إدعاء العروبة والتاريخ والمصير المشتركين؟ لماذا رغم امتلاك أجهزة بيروقراطية إدارية وعسكرية ضخمة لا تزال الدولة العربية عاجزة عن الاختراق والتغلغل في المجتمع، وتنظيمه وفقاً لإطار عام متفق عليه ويحظى بالقبول العام؟

ربما تكمن الإجابة في وجود السلطة دون وجود الدولة، وهو الأمر الذي يحتاج لنقاشه وتفنيده إلى كتب ولا يتسع المجال هنا إلا لملامسة سطحية سريعة، هي أقرب إلى إثارة الموضوع لنقاش أشمل. إذ ليس كل مجتمع سياسي منظم دولة، فهذه، كما يقول جورج بوردو، تراتبية تكشف فقط وجود السلطة.

"الدولة" كمشكلة!

برزت الدولة في الوطن العربي بما يوحي بالمفهوم الحديث "للدولة"، وليس دول الرجال العربية والإسلامية كدولة بني أمية، ودولة بني العباس، ودولة بني حمدان..الخ، في وقت كان المثقفون العرب مأخوذين بمفاهيم أخرى غير الدولة البيروقراطية مثل الأمة الإسلامية والقومية العربية، مع استثناءات محدودة في مصر وربما تونس. إن الدولة في الوطن العربي تملك جميع المؤسسات اللازمة والشبيهة بمثيلاتها في الدول المتقدمة، مثل البرلمانات والمحاكم الدستورية العليا والأنظمة القضائية والأجهزة الحكومية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والصحافة. ولكن الفارق الجوهري يكمن في مجالين: الأول؛ أن القرارات غالباً تتخذ خارج المؤسسات الرسمية في شخصنة واختزال. والثاني؛ يكمن في الثقافة السائدة التي تكرس الوضع التقليدي لعلاقة الدولة بالمجتمع القائم على الأبوية والزبائنية والتضامنية.

إن جزءاً من المشكلة يكمن في طبيعة الدولة المزدوجة؛ فهي متخلفة في جوانب ومتطورة في جوانب أخرى. فالدولة لم تتطور كنتيجة طبيعية لنمو القوى الإجتماعية والاقتصادية المحلية، ولكن تم إنشاء الدولة بفعل قوى الاستعمار التي ضخمت من حجم الماكينة البيروقراطية، خصوصاً في الجانب العسكري لخدمة جهازها الاستعماري، الذي كان منفصلاً عن الغالبية العظمى من السكان وعن مصالحهم الوطنية. وقد واصلت هذه البيروقراطية بعد الاستقلال دورها كرافعة للتنمية، وبهذا سيطرت على المجالين السياسي والاقتصادي، ونتيجة لضيق القاعدة الإنتاجية غدت أجهزة الدولة مصدر الجاه والثراء، لذا كلما كانت الدولة ضعيفة كانت عنيفة لأنها لم تنشأ متناغمة مع الحقوق والحريات.

وللحكم على نضج الدولة العربية، كما يجادل نزيه أيوبي، لابد من قياس المعايير التالية:

إلى أي مدى تحظى هذه الدولة بالوضع القانوني المجرد، بمعنى السيادة على أراضيها ومواطنيها واحتكارها الشرعي لوسائل العنف على مواطنيها داخلياً وتجاه نظرائها من الدول خارجياً، والتجريد القانوني هذا يفترض أيضاً الفصل بين الدولة وأجهزتها وبين شخص الحاكم وأركان حكمه.

ما هي مواصفات ووظائف وحدود مؤسسات الدولة، وخصوصاً البيروقراطية الإدارية والعسكرية.

ما هي أساليب ونماذج وعلاقات الدولة بالمجتمع، بعبارة أخرى طبيعة وظائف الدولة ونطاقها.

أي التقسيمات والشرائح الاجتماعية والمناطقية والطائفية وجماعات المصالح التي تحقق أو لا تحقق الدولة مصالحها، وإلى أي مدى هذه الجماعات ممثلة في النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي أجهزة الدولة المختلفة، وكذلك ما هي العلاقات والأنماط الاجتماعية والاقتصادية التي تنحو الدولة لإنتاجها وإعادة إنتاجها.

وأخيراً ماهي المعايير الثقافية والأخلاقية والإيديولوجية المعلنة وغير المعلنة التي تحدد سلوك الدولة داخلياً وخارجياً.

إن تحليل هذه المعايير وإسقاطها على نماذج الدول العربية يفيدنا بنتيجة صادمة مفادها وجود السلطة وتغولها وضمور أو بدائية الدولة.

في حلقة نقاش

اليمن عرضة للتأثر بأحداث الثورات والمطلوب إجراءات استباقية

صنعاء/ متابعات :

أجمع المشاركون في الحلقة النقاشية التي نظمها مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية يوم الأربعاء الموافق 2 مارس حول أحداث تونس ومصر وانعكاساتهما على الأوضاع في الوطن العربي على أن اليمن ستتأثر بهما ما لم تتخذ إجراءات استباقية تتصدى للمشاكل المطروحة.

واعتبر المشاركون في هذه الفعالية من الأكاديميين والباحثين والناشطين أن الإشكاليات والمطالب التي المطروحة هي نفسها في البلدان العربية التي شهدت انتفاضات شعبية.

ونوه المشاركون بأهمية التعاطي العقلاني مع الاحتجاجات الشعبية, وتلبية مطالب الشباب بسرعة، مشيرين إلى أن سقف المطالب تتعاظم وتتزايد من يوم إلى آخر، ما يجعل أي محاولة لتدارك تصاعدها وتداعياتها غير قادرة على تقديم المعالجات الناجعة، ومن خلال تشخيص المشاركين للحالة اليمنية وما تعتمل فيها من احتجاجات شعبية, أوضح المشاركون أن هناك وعيا متناميا بضرورة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد آخذ في التزايد والانتشار, مع معايشة الأحداث التونسية والمصرية لحظة بلحظة عبر وسائل التقانة الحديثة والمتطورة التي جعلت المجتمعات في تواصل دائم.

وأوضح المشاركون أن أي استجابة للمطالب المطروحة في الشارع لا يمكن أن يكتب لها النجاح في اليمن ما لم تتسم بالشجاعة والجرأة التي من شأنها أن تؤسس لدولة مدنية حديثة تحترم فيها الحقوق والحريات, وترتكز على المؤسسات الدائمة والثابتة, خاصة منها مؤسسة الجيش الوطني التي باتت تستهوي الشارع اليمني وفقاً لما كرسته الأحداث في كل من تونس ومصر اللتان ظهر فيهما الجيش كمؤسسة قادرة على حماية الوحدة الوطنية, وفرض الأمن والسلام الاجتماعي, وتأمين الاستقرار والانتقال السياسي المرن والسلس.